توظيف العامل الديني
في سياسة ايران الاقليمية بعد عام 2003

م.د.علاء عبد الوهاب عبد العزيز(*)

ملخص

ان السياسة الخارجية الايرانية بعد الثورة الاسلامية 1979 انطلقت من بعد ديني (اسلامي) نتيجة لسيطرة المؤسسة الدينية على الحكم من خلال تولي احد افرادها (المرشد الاعلى) لمنصب سيادي يتمتع بصلاحيات دستورية كبيرة، فضلا عن ما نص عليه الدستور الايراني من تأكيد على الهوية الاسلامية للدولة ودورها الخارجي في نشر قيم الاسلام وجعل ايران الدولة الداعمة للمسلمين في كافة انحاء الارض، ان هذا الدور الايراني الذي انطلق من قيم اسلامية حاولت ايران توظيفه خدمة لمصالحها بعد الفوضى التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط عقب احتلال العراق عام 2003، لاسيما ما يتعلق بدورها المتزايد في المنطقة والتدخل بشؤون الدول الاخرى لابعاد الخطر الامريكي عنها وكذلك جعل نفسها قوة اقليمية يكون لها دور في ترتيبات المنطقة هذا بالاضافة الى بناء وترصين مقومات قوتها المتمثلة بالبرنامج النووي.

Abstract

The Iranian foreign policy since the Islamic revolution in 1979 started from religious direction "Islamic direction" as a result of monopoly of religious authority to the rule. The "Jurist governor" as a member of religious institution had been possess high constitutional authorities, as well as the referring of Iran's constitution to the Islamic identity for the state, and it's foreign role in spreading Islamic values in order to make Iran the supporter

(*)قسم العلوم السياسية/كلية الامام الكاظم(ع).

state for all the Muslims around the world .So they tried to use this role to achieve their interests especially after the chaos that swept over the Middle East since the US invaded Iraq in2003. Therefore the Iranian role had been increased through their intervention on the internal affairs of the neighbor countries to get exclusion of the US threat in one hand, and to be regional power in the other hand.

المقدمة:

ان السياسة الخارجية لكل دولة تتأثر بمجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية والتي تحدد بشكل او باخر الدور الخارجي الذي تؤديه تجاه محيطها الاقليمي والدولي ، فالسياسة الخارجية هي مجموعة من الافعال التي تصدرها الدولة ما حيال غيرها من الدول والتي قد تبغي من خلالها التأثير في سياسات الدول الاخرى او التأثير في النظام الاقليمي والدولي وفي احيان اخرى تهدف الى تغيير هذا النظام حسب مقتضيات المصلحة والاهداف التي تحاول تحقيقها، هذه الاهداف تقترن عادة بمجموعة من المبادئ الحاكمة للنظام السياسي في الدولة والتي تشكل القاعدة الاساس التي تبني عليها الدولة سياساتها العامة والتي من ضمنها السياسة الخارجية.

ان السياسة الخارجية الايرانية منذ نجاح الثورة الاسلامية تأثرت بمجموعة من المحددات هي المحدد الثوري والمحدد القومي والمحدد العقائدي فضلا عن محدد المصلحة ، هذه المحددات بمجملها من الممكن ان تؤثر في السياسة الخارجية لأي دولة ولكن باختلاف درجة التأثير، غير ان ما يميز السياسة الخارجية الايرانية هي تأثرها الى حد كبير بالمحدد العقائدي او الديني انطلاقا من كونها دولة قائمة على نظام اسلامي وهدفها نشر قيم الاسلام كما اكد على ذلك دستورها الصادر عام 1979 وهو ما عملت من اجله من ذلك الوقت واستمر الى العصر الحالي مع اختلاف درجة تأثير هذا العامل في سياستها الخارجية .

وعلى هذا الاساس تقوم الدراسة على فرضية مفادها ان العامل الديني يعد احد المبادئ الحاكمة لسياسة ايران الاقليمية والذي ازدادت درجة تأثيره بعد عام 2003 وما نتج

عن احتلال العراق من فوضى اقليمية حاولت ايران استغلالها لتحقيق اهدافها ومصلحتها القومية.

وعلى هذا الاساس فأن الدراسة تحاول الاجابة عن مجموعة من التساؤلات وهي : ماهو تأثير العامل الديني في صنع السياسة الاقليمية لايران ؟ ، وماهي درجة تأثر مؤسسات صنع القرار بهذا العامل ، وكيف استطاعت ايران توظيف العامل الديني في سياساتها الاقليمية لتحقيق اهدافها وغاياتها؟. وللاجابة عن هذه التساؤلات والتحقق من الفرضية فقد تم تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور يتناول المحور الاول مؤسسات صنع السياسة الخارجية الايرانية، والمحور الثاني يتطرق الى الايديولوجيا والسياسة الخارجية الايرانية ، اما المحور الثالث فيتناول الى اهداف سياسة ايران الاقليمية.

المحور الاول : مؤسسات صنع السياسة الخارجية الايرانية

يمكن القول ان اهم المؤسسات الرسمية لصنع السياسة الخارجية الايرانية هي المرشد الاعلى الذي يمارس صلاحيات واسعة بموجب الدستور الايراني ورئيس الجمهورية ومجلس الشورى والمجلس الاعلى للامن القومي وهو ماسيتم تناوله بشيء من التفصيل وبيان دور كل من هذه المؤسسات في صنع السياسة الخارجية واتجاهاتها.

اولا : القائد (المرشد الاعلى) : لقد نص الدستور الايراني على الايمان بولاية الفقيه وعدّها من الركائز الاساسية للجمهورية الاسلامية والتي تضفي الشرعية على عملها من خلال تطبيقها واعطاء دور بارز ومؤثر للولي الفقيه في صنع السياسة العامة بوصفه المشرف على كل المؤسسات الرسمية في الدولة كما اكدت على ذلك المادة (57) من الدستور الايراني الصادر عام 1979 والتي نصت على "ان السلطات الحاكمة في جمهورية ايران الاسلامية هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وهي تمارس صلاحياتها باشراف ولي الامر المكلف..."[1]، ومن هما تبين الدور والصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور الايراني للمرشد الاعلى في صياغة وصنع السياسة العامة الايرانية فضلا عن ذلك يتمتع المرشد الاعلى بشخصية كارزمية والتي تعطي لرجل السياسة كما يرى (ماكس فيبر) قوة في القرار والاختيار ومتابعة اهدافه

وتشجيعه على تكريس ذاته دون قيد او شرط فضلا عن دوره الهام في ادارة البلاد في اوقات الازمات[2]، وهو ما وظفته ايران (اي شخصية القائد الكارزمية) بعد الثورة الاسلامية عام 1979 في توجيه سياستها الخارجية لاسيما انها مرت بتحولات كبيرة استطاعت تجاوزها بفضل شخصية المرشد الاعلى وادارته لتلك المرحلة . بالاضافى الى هذا فأن المادة (110) من الدستور الايراني اعطت صلاحيات ومسؤوليات للمرشد الاعلى عززت من دوره في توجيه السلطات والاشراف على عملها والرجوع في اتخاذ اي قرار على المستويين الداخلي والخارجي ومن اهمها تعيين السياسات العامة للبلاد والاشراف على اجراءات تنفيذها واعلان الحرب والقيادة العامة للقوات المسلحة وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث وتعيين وعزل كبار المسؤولين في الدولة والشخصيات ذات التأثير في ادارة المؤسسات الهامة في الجمهورية الاسلامية[3].

ولاشك ان هذه الصلاحيات والادوار الهامة للمرشد الاعلى تنعكس بصورة كبيرة على صنع السياسة الخارجية الايرانية حيث انه يمارس دورا بارزا في صياغتها وتوجيهها وهو امر اصبح اكثر وضوحا بعد وصول الرئيس السابق (احمدي نجاد) الى منصب رئاسة الجمهورية عندما اصدر امرا بتشكيل مجلس استراتيجي لاعداد السياسة الخارجية والذي تولى رئاسته (كمال خرازي) وزير الخارجية الايراني في حكومة (محمد خاتمي) ومجموعة من الشخصيات ومهمة هذا المجلس هو طرح ووضع الاستراتيجيات الخاصة بالسياسة الخارجية الايرانية وتقديمها الى المرشد الاعلى [4] ، وهو امر يبين تعزيز مكانة المرشد في توجيه السياسة الخارجية الايرانية لاسيما في ظروف غير اعتيادية تمر بها ايران في علاقتها مع الدول الكبرى وظروف محيطها الاقليمي كما ان تشكيل هذا المجلس والتأكيد على دور المرشد (يعتبر المجلس بمثابة جهة استشارية للمرشد في الشؤون الخارجية) جاء في وقت كانت ايران في علاقة متأزمة مع الغرب بخصوص برنامجها النووي فضلا عن الفوضى الاقليمية التي بدأت مع الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003.

ثانيا : رئيس الجمهورية : يعد رئيس الجمهورية اعلى سلطة رسمية في ايران بعد المرشد الاعلى وينتخب مباشرة من قبل الشعب لمدة اربع سنوات بإشراف مجلس صيانة

الدستور وتسند اليه مهام رئاسة الوزراء، فيعين الوزراء ويطلب الثقة من مجلس الشورى، اما عن الشروط الواجب توفرها في المرشح لرئاسة الجمهورية فهي ان يكون ايراني الاصل ويحمل الجنسية الايرانية ، قديرا في مجال الادارة والتدبير، تتوفر فيه الامانة، مؤمن ومعتقد بمبادئ جمهورية ايران الاسلامية والمذهب الرسمي للبلاد[5].

يمارس رئيس الجمهورية ادوارا مؤثرة في صنع السياسة الخارجية وتوجيه مسارها، فاضافة الى كونه رئيس السلطة التنفيذية وماتوكل اليه من مهام فهو الذي يوقع على المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق ويقبل اوراق اعتماد سفراء الدول الاخرى[6]، بالاضافة الى هذه المهام التي يؤديها الرئيس على المستوى الخارجي فقد عرفت السياسة الخارجية الايرانية منذ الثورة الاسلامية عام 1979 تأثرا واضحا في عهد كل من رؤساء الجمهورية حسب ادارة كل رئيس، فعلى سبيل المثال اتسمت السياسة الخارجية الايرانية بالاستقرار في عهد (محمد خاتمي) لكنها تأثرت وتغيرت مع وصول (احمدي نجاد) الى الحكم وفقا لتوجهاته المحافظة وطريقة تعامله المختلفة عن سابقه مع العالم الخارجي.

ثالثا : مجلس الشورى : يمثل مجلس الشورى في ايران السلطة التشريعية والذي يتكون من 270 نائبا ويضاف لهم 20 نائبا كل عشرة سنوات طبقا لنسبة الزيادة السكانية في المجتمع الايراني يتم انتخابهم من قبل الشعب لمدة اربع سنوات[7]، ويمارس مجلس الشورى مجموعة من المهام المتعلقة بالسياسة الخارجية للدولة تتمثل في اعداد التشريعات والمصادقة على المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية ومنح القروض والمساعدات الخارجية وغيرها من الاجراءات التي تنفذها الحكومة وتتطلب موافقة مجلس الشورى عليها [8].

فضلا عن ذلك فأن ايران كغيرها من الدول التي تطبق الديمقراطية تعطي دورا واضحا لمجلس الشورى (بوصفه سلطة تشريعية) في مناقشة القضايا الهامة والتي لها علاقة بالأمن القومي للدولة واستراتيجيتها الشاملة والتي من بينها سياستها الخارجية والعمل على تعزيز فاعلية الاداء السياسي الخارجي وهو مايتم ملاحظته من خلال الصلاحيات

الدستورية وفي احيان اخرى التوافق بين اغلبية اعضاء المجلس مع المرشد الاعلى وهو ما حصل لأكثر من مرة.

رابعا : مجلس الامن القومي : يتألف مجلس الامن القومي الايراني من رؤساء السلطات الثلاث، رئيس هيئة اركان القيادة العامة للقوات المسلحة، مسؤول شؤون التخطيط والموازنة، وزراء الخارجية والداخلية والاعلام، الوزير المختص في القضية المعنية، مندوبان يعينهما المرشد الاعلى، كبار ضباط الجيش والحرس الثوري ويتولى رئيس الجمهورية رئاسة المجلس، ونصت المادة 176 من الدستور الايراني على ان هذا المجلس يتجسد دوره الاساس في حماية المصالح القومية وصيانة الثورة الاسلامية والحفاظ على وحدة الاراضي وسلامتها وحددت مهام المجلس بالاتي :[9]

1- اقرار السياسات الدفاعية والامنية للبلاد في اطار السياسات العامة التي يحددها القائد.
2- تنسيق النشاطات السياسية والمخابراتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالسياسات الامنية والدفاعية للبلاد،
3- الاستفادة من الامكانات المادية والفكرية في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية .

كما يشكل المجلس لجان او مجالس فرعية متخصصة بشؤون الدفاع والامن والسياسة الخارجية وغيرها ويكون لكل لجنة رئيس يعين من قبل رئيس الجمهورية وبالتالي فهو يمارس دور فاعل في اطار القضايا المناطة به لاسيما وانه يضم اهم المسؤولين في الدولة الايرانية بالإضافة الى ان قرارته التي يتخذها تصبح سارية المفعول بعد موافقة المرشد الاعلى دون الرجوع الى اية جهة اخرى .

المحور الثاني : الايديولوجيا والسياسة الخارجية الايرانية

لقد احدثت الثورة الاسلامية في ايران عام 1979 تحولا كبيرا في سياسة ايران الخارجية وذلك بحكم الاختلاف العقائدي والقيمي الذي احدثته الثورة، فقد وصلت الى الحكم المؤسسة الدينية والتي اقامت اول دولة شيعية في العصر الحديث تعتمد

نظرية ولاية الفقيه كأساس للحكم وهذا ماجسده رجال الدين القائمين بالثورة في الدستور الايراني عام 197، فقد جاء في المادة الثانية من الدستور الايراني ان نظام الحكم في الجمهورية الاسلامية يقوم على اساس الايمان بالقيم الاسلامية ودور رجال الدين في الاجتهاد في المسائل الفقهية والعقائدية .

ان المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الايرانية تتمثل بمجموعة من العوامل انتجتها الثورة الاسلامية ، فالمحدد الثقافي الذي يقوم على المفاهيم الثقافية الاسلامية وعناصر ارساءها والتأكيد على دورها في برنامج الحكومة وعمل المؤسسات الرسمية للدولة مع اتاحة حرية التعبير عن الرأي بما يتلائم مع القيم الدينية والمعنوية في المجتمع الايراني وهو امر يؤدي الى تصدير الثقافية الاسلامية الايرانية والتعريف بالتراث الثقافي الاسلامي الايراني، وهو ماجعل السياسة الخارجية الايرانية تتقيد بهذا المحدد منذ نجاح الثورة الاسلامية[10].

والى جانب هذا المحدد ظهر المحدد الديني (العقائدي) والذي اكد عليه الدستور الايراني في المادة الثالثة منه التي الزمت الحكومة الايرانية بتوظيف كل امكاناتها لتحقيق الاهداف الوارد ذكرها في المادة الثانية من الدستور ومن بين هذه الاليات والوسائل ما يتعلق منها بالسياسة الخارجية هو صياغة هذه السياسة على المعايير الاسلامية والالتزامات الاخوية تجاه جميع المسلمين وتوفير الدعم الكامل لمستضعفي العالم[11]، كما جاء في المادة 152 والمادة 154 من الدستور التأكيد على دور ايران في دعم المستضعفين ضد المستكبرين في جميع انحاء العالم والدفاع عن وحدة اراضي المسلمين والاستقلال الكامل وعدم الانحياز لاي من القوى المتسلطة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الاخرى [12].

ومما سبق يتبين ان العامل الايديولوجي (ثقافيا وعقائديا) اصبح اهم العوامل الحاكمة للسياسة الخارجية الايرانية وهو ما دفع ايران لانتهاج سياسة قائمة على نشر الدين الاسلامي والترويج للنموذج الايراني (الاسلامي– الشيعي) في محيطها الاقليمي وعلى المستوى الدولي ايضا، وهو ما عرف عنه بمبدأ (تصدير الثروة الاسلامية) لاسيما في الدول العربية المجاورة لها ولعل اهم ما دفع ايران الى انتهاج هذه السياسة هو استغلال

الفراغ الايديولوجي السائد في البيئة الاقليمية لاسيما وان اطروحة القومية العربية قد اخذت بالتراجع والاندحار منذ الهزيمة امام (اسرائيل) عام 1967 وفشلها في استعادة الاراضي الفلسطينية والتي جعلت منها قضيتها المركزية، ولذلك فقد سعت ايران الى استقطاب جماهير المنطقة الى نموذج ايديولوجي يلبي طموحاتها والعمل على استعادة حقوقها المسلوبة ولذلك عملت على اعلاء قيم المقاومة للظلم والاستكبار لاسيما معاداة الشيطان الاكبر (الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل)[13]، وقد استمر هذا النهج العقائي للسياسة الخارجية الايرانية منذ قيام الثورة الاسلامية وحتى وفاة (روح الله الخميني) حيث شهدت السياسة الخارجية الايرانية انفتاحا على الخارج واتجاها اكثر برغماتية لاسيما وان الرئيس (رفسنجاني) الذي كان رئيسا للجمهورية انذاك قد اقترب من تيار اليمين وتعيين (محمد خاتمي) وزيرا للثقافة والذي اصبح رئيسا للجمهورية في وقت لاحق[14]، غير ان هذه البرغماتية لم تؤثر بشكل كبير على الاطار العام للسياسة الخارجية الايرانية التي استمرت في مواقفها المعادية للولايات المتحدة الامريكية ورفضها لوجود (اسرائيل) باعتبارها اكبر تهديد حقيقي على الاسلام والاستمرار بجعل القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للجمهورية الاسلامية انطلاقا من ابعاد وقيم دينية.

لقد صاغت ايران سياستها الخارجية بعد الثورة الاسلامية على هذه القيم الجديدة وهي القيم الاسلامية مع الاستمرار على دور القيم الاخرى كالبعد الثقافي القومي انطلاقا من الاعتزاز بالقيم الثقافية الايرانية، غير ان ادخال البعد الديني (الاسلامي) كمحدد رئيس للسياسة الخارجية الايرانية ادى الى اختلاف في اليات ووسائل صنع السياسة الخارجية ووسائل تنفيذها ولاجل ذلك صاغت نظرية (ام القرى) التي اصبحت المنطق الحاكم للسياسة الخارجية والتي اعتبرت ايران مهد الاسلام الحقيقي، فانتصار ايران او هزيمتها بمثابة انتصار للاسلام او هزيمته[15].

وفي اطار تعامل ايران مع النظامين الاقليمي والدولي فأنها وظفت العامل الايديولوجي لمتمثل ببعده الديني منطلقا لتحديد سياستها الخارجية واساسا لبناء علاقاتها مع الدول الاخرى اذ سعت ان يكون لها دور قيادي بارز بالتأكيد على القضايا الاسلامية ونشر

المبادئ الاسلامية لاسيما انها ثبتت ذلك دستوريا فكان احد الاسس والمرتكزات لبناء هوية سياساتها الخارجية في الوقت ذاته كان محددا لعلاقاتها مع الدول الكبرى، فالمؤسسة الدينية (الحوزة العلمية) في ايران تعد احد اهم جماعات الضغط والتي ترى ان التعامل مع الغرب واقامة علاقات معه يعد تفريط بالاهداف والقيم والسلوكيات والممارسات التي كرستها الثورة بل انها تدعوا الى استخدام اليات الثورة الايرانية نفسها خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي وهي الاليات التي اعتمدها واكد عليها زعيم الثورة الاسلامية (روح الله الخميني) من اجل اذكاء روح الثورة وترسيخ الدعم الجماهيري لها باعتبارها مصدر قوة ودعم للنظام[16]، كما ان نجاح الثورة في تحقيق اهدافها يكمن في تبني هذا النظام للقضايا الاسلامية وعمها خارجيا وهو بالنهاية سيكون عامل محدد بشكل كبية لعلاقة ايران مع محيطها الاقليمي والدولي.

ان بناء هوية السياسة الخارجية على هذا البعد الديني اعطى لايران فرضا من اجل تكريس اهدافها ولذلك فقد قدمت مجموعة من القيم الخاصة التي صاغت هويتها الاسلامية ومن اهمها نصرة المستضعفين والوحدة الاسلامية–كي تكسب تعاطفا معها وتتمتع بالمقبولية– فنصرة المستضعفين في الارض اصبحت الواجهة الانسانية للثورة الاسلامية والاداة التي جذبت كل تيارات الاسلام السياسي وحركات المقاومة الاسلامية كما كانت المدخل للوصول الى اهم هدف من اهداف الثروة وهو اعلاء كلمة الاسلام وبالتالي فأنها حققت مقبولية في محيطها الاقليمي على المستوى الشعبي قبل الرسمي، اما موضوع الوحدة الاسلامية فقد استخدمت ايران هذا المسألة من اجل الانفتاح على الدول الاخرى لاسيما الدول المجاورة لها من اجل التمتع بمقبولية اكثر ولذلك فقد استضافت عديد المؤتمرات التي ناقشت موضوعات الوحدة والتقريب بين المذاهب في اطار سعيها ان تكون الدولة الاسلامية الاولى التي تستطيع توحيد كلمة المسلمين .

ان الانظمة السياسية القائمة على الايديولوجيا كايران طالما تكون عرضة للتحديات والتهديدات وذلك لكونها تنطلق من واجهة الدعم او العداء لغيرها من الدول استنادا الى التوافق الفكري (العقيدي) من عدمه، ويراودها الهاجس الامني بالنسبة لنفسها واتباعها والمحيطين بها ومن هذا المنطلق فأنها تسعى الى توسيع دائرة حدودها

الجغرافية عادة الى ماهو خارج اراضيها وسيادتها[17]، ولاشك ان هذا الامر يولد ازمات مع الدول المجاورة لها.

ان النظام السياسي الايراني بتبنيه للايديولوجيا الدينية والتي اصبحت مبدأ حاكم للسياسة الخارجية الايرانية قد افضى الى تقديم نموذج قائم على مزاوجة المصالح والاهداف الاسلامية التي قامت من اجلها الثورة، فالعامل الديني تم توظيفه من اجل الترويج للنموذج الايراني ببعده الاسلامي من جانب وتحقيق المصالح بجعل ايران دولة اقليمية لها وزن استراتيجي في منطقة الشرق الاوسط وبناء نموذجها التحالفي الخاص بها من جانب اخر.

المحور الثالث : اهداف سياسة ايران الاقليمية بعد عام 2003

لقد شكل احتلال العراق عام 2003 فرصة مواتية لايران من اجل تعزيز دورها في منطقة الشرق الاوسط وركزت السياسة الخارجية الايرانية على البعدين الامني والسياسي وتثبيت وجودها الفعال في القضايا الاقليمية وينطلق ذلك من قناعة النظام السياسي الايراني بأن انغماسه في هذه القضايا هو ضمانة لامن ايران القومي ويأتي ذلك ايضا في سبيل ايجاد فرصة اخرى للتعامل مع القوى الكبرى وايصال قناعة مفادها ان ايران احدى الدول التي تمارس تأثير كبير على مصالح تلك الدول في المنطقة ودعم موقفها التفاوضي مع الغرب بما يتعلق ببرنامجها النووي والدفع باتجاه الدخول في مساومات وصفقات معه بما يضمن دور لايران في الترتيبات الاقليمية وفي هذا السياق فأنها وظفت العامل الديني الذي يعد احد المبادئ الحاكمة لسياستها الخارجية منذ عام 1979 ولكن بشكل اكثر عن السابق .

وتمثلت اهداف سياسة ايران الاقليمية بعد عام 2003 الى تحقيق مصالحها القومية وهي الترويج للمشروع الاسلامي بمواجهة المشروع الامريكي والذي يضمن دور فاعل لايران اقليميا وكذلك الاستمرار ببرنامجها النووي .

ان المشروع الاسلامي الذي روجت له ايران يتمثل بالترويج للفكر الايراني ومبادئ الثورة الاسلامية الايرانية موجه في اغلب محتواه الى المنطقة العربية والتي تمتلك معها

مجموعة من الروابط التاريخية والجغرافية فضلا عن الامتداد الديني الذي يجمعها بدول المنطقة، فهذه العوامل كلها تعد مقومات المشروع الايراني[18].

ان هذا المشروع قائم على اساس الترويج للطروحات الثورية والمبادئ الدينية التي ترى ايران انها الوسيلة الافضل لكي تكون تحالف اسلامي انطلاقا من المعايير الاسلامية التي اقرها الدستور الايراني والمتمثلة بالحماية لكل مستضعفي العالم وعلى اساس الامتناع لكل شكل من اشكال التسلط او الخضوع والمحافظة على الاستقلال الكامل ووحدة اراضي البلاد والدفاع عن حقوق المسلمين وعدم الانحياز للقوى المتسلطة، فايران بهذه الطروحات تحاول ان تكسب قطاعات واسعة من شعوب المنطقة لاسيما انها تركز في ذلك على خطابها المعادي للولايات المتحدة الامريكية و(اسرائيل) والغرب بشكل عام[19].

فالمشروع الايراني المضاد للتدخلات الامريكية والغربية في المنطقة اصطدم بالمشروع الامريكي الذي طرح بعد احتلال العراق وهو مشروع الشرق الاوسط الكبير[20]، الذي ارادت الولايات المتحدة من خلاله تغيير خارطة المنطقة سياسيا بما يتلائم مع مصالحها واجراء تغييرات سياسية مسيطر عليها امريكيا حماية لمصالحها وحلفاءها في المنطقة واولهم (اسرائيل)، وعليه فالمشروع الايراني قائم على ابعاد كل التدخلات الامريكية والغربية ودعم حركات المقاومة الاسلامية والتي تشكل العمود الفقري للمشروع الايراني فضلا عن نفي صفة الارهاب عنها ودعم كل حراك اجتماعي يسعى الى التغيير بما يتلائم مع التوجهات الايرانية[21].

ان ادوات هذا المشروع تتنوع بين الادوات المحلية والادوات الخارجية، فعلى المستوى المحلي تجند ايران جزءا من قواتها العسكرية (الحرس الثوري) للقيام بمهام عسكرية –الى حد ما– فضلا عن القيام بادوار سياسية واعلامية ودينية في الدول العربية وغير العربية من خلال اداء ادوار مباشرة احيانا وغير مباشرة احيانا اخرى لاسيما من خلال دعم حركات المقاومة او التنظيمات السرية ووسائل الاعلام، كما تستخدم ايران ادوات اخرى لتنفيذ هذا المشروع هو الدعم المقدم بشكل مباشر الى قطاعات شعبية من دول جوارها متمثلة بوسائل التأثير الناعمة كالمنح الدراسية والتبادل الثقافي

ووسائل اعلامية باللغات الاخرى كالقنوات الفضائية الناطقة بالعربية لخلق مقبولية وجذب للنموذج الايراني، اما الادوات الخارجية المنفذة للمشروع الايراني تتمثل في التنظيمات العسكرية والسياسية التي تبنت ايران تنظيمها بدول المنطقة ودعمها بكل وسائل الدعم المادي والمعنوي والتي تقوم باعمال وتعتنق بافكار متعارضة مع للمصالح الغربية في المنطقة[22].

ان هذا المشروع اخذ دورا واسعا في تحقيق المصالح الايرانية بعد احتلال العراق عام 2003، اذ ان دخول القوات الامريكية الى العراق اعطى لايران الذريعة لممارسة دورا اكثر فاعلية بابعاد الخطر الامريكي عنها وفي الوقت ذاته ملئ الفراغ الحاصل من الاطاحة بالنظام العراقي وبناء قاعدة حلفاء جديدة لها وبعد مرور سنوات على ذلك جاء الحراك الشعبي في بعض الدول العربية ليعطي لايران الفرصة لترويج وطرح مفهوم الديمقراطية الدينية للشعوب الاسلامية ونظريات قائد الثورة الايرانية (روح الله الخميني) في الحكم بهدف ملئ الفراغ الموجود بخصوص الاتجاهات المستقبلية لهذه الاحداث، والديمقراطيات التي روجت لها ايران قائمة على التبشير بالنموذج الثوري الايراني وهو ما عبر عنه المرشد الاعلى للثورة الايرانية في مؤتمر الصحوة الاسلامية عام 2011 حين قال " الانتفاضات العربية استلهمت من الثورة الاسلامية الايرانية ومعانيها"[23]، ورأت ايران في ذلك نجاح لمشروعها في مواجهة المشروع الامريكية خاصة مع وصول التيارات الاسلامية الى سدة الحكم في دول التغيير (تونس ومصر) فضلا عن دول القوى الاسلامية في دول اخرى مثل اليمن والبحرين في محاولة منها لنشر قيمها بشكل اوسع التي وظفتها كوسيلة او الية لبسط هيمنتها على منطقة الشرق الاوسط مستغلة في ذلك حالة الاضطراب الاقليمي الذي تشهده المنطقة منذ عقد من الزمان .

اما بالنسبة للبرنامج النووي الايراني الذي بدأ بمساعدة من الولايات المتحد الامريكية منذ عهد الشاه بانشاء محطة نووية بحثية لانتاج الطاقة الكهربائية، والذي تطور باعطائه المزيد من الاهتمام بعد الثروة الاسلامية عام 1979، اذ عملت الحكومة الايرانية على جعله ضمن قائمة الاولويات ونجحت في تكثيف تعاونها النووي مع روسيا والصين منذ

تسعينيات القرن الماضي من خلال شراء مفاعلات نووية بالاضافة الى مواصلة العمل بقاعدة بوشهر النووية التي تمثل اهم قاعد نووية ضمن البرنامج النووي الايراني[24].

ان سعي ايران لامتلاك هذا البرنامج يتجلى في اوضح صوره بمحاولة تدعيم ادواتها ومقومات قوتها التي تؤهلها للقيادة الاقليمية ودعم طرحها لنفسها كقائد اقليمي وهو ما يدعم توجهاتها وادواها في المنطقة ازاء القضايا المصيرية والمرتبطة بأمنها واستقرارها في محاولتها لايجاد مساحات نفوذ في القضايا العربية مثل القضية الفلسطينية وعلاقاتها بحركات المقاومة او دورها في العراق ودول الخليج وهي ادوار تعتبرها ايران جزء من تحقيق مصلحتها القومية لاسيما في تعزيز مفاوضاتها النووية مع الدول الغربية، وفي السياق ذاته فقد اعتمدت ايران على استراتيجية تفاوضية مع الدول الغربية قائمة على ما يعرف عنه ب (دبلوماسيات الاعتراض)[25] وهي الدبلوماسية القائمة على توجيه الانتقادات للمنافسين والاعتراض على النظامين الدولي والاقليمي بمجمله وهو ما عملت ايران على تنفيذه من خلال دعم حركات المقاومة ومحاولة تغيير الانظمة القائمة في دول المنطقة او تأييد الانظمة الجديدة فضلا عن مهاجمتها للسياسة الامريكية في المحافل الاقليمية والدولية.

ان امتلاك ايران للبرنامج النووي يأتي ضمن اهداف القيادة الايرانية المتمثلة في جعل ايران قوة اقليمية اولا وتحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم اللجوء الى الغرب في تأمين احتياجاتها لاسيما انها متقاطعة مع اغلب الدول الغربية وفي ظل تبني ايران للمبادئ الاسلامية فأنها ترى بان امتلاكها للبرنامج النووي يدعم مشروعها ونظامها الاسلامي وفي هذا الصدد تحدث المرشد الاعلى (على خامنئي) على ان الاعتراض الامريكي على البرنامج النووي الايراني يأتي لسببين، الاول منع ايران من التقدم عبر امتلاكها واستخدامها للتقنية الحديثة والثاني هو الدعاية المضادة للنظام الاسلامي وترويج الشائعات حول فشله السياسي[26].

ويعتقد المرشد الاعلى بأن نجاح النظام الاسلامي في ايران وتعزيز مقومات قوته بما فيها استخدام التقنيات النووية سيؤدي الى ان تصبح ايران عامل جذب في المنطقة بحيث ان الاتجاهات الاسلامية بدول المنطقة اصبحت موضوع التأييد الجماهيري

ولذلك فأن نجاح ايران في مفاوضاتها النووية سيؤدي زيادة جاذبيتها بالنسبة لدول المنطقة، وعلى هذا فأن الولايات المتحدة الامريكية والدول الاخرى عملت على توظيف مخاوف حلفاؤها من ايران وبرنامجها النووي مثل (اسرائيل) ودول الخليج العربية بل من المشروع الايراني عموما وجعلت موقف تلك الدول متوافقا مع الموقف الامريكي الهادف الى تجريد ايران من احد اهم مقومات قوتها التي تمكنها من الهيمنة الاقليمية[27].

لقد فرض الواقع الاقليمي على ايران تحديات امنية كبيرة مع تواجد القواعد العسكرية الامريكية في دول الخليج والحرب الامريكية على الارهاب التي استمرت طوال حكم الرئيس (جورج بوش الابن) والتدخل الامريكي– الغربي في دول المنطقة منذ احداث التغيير عام 2011 لاسيما في سوريا التي تعدها ايران احد اهم حلفاءها في المنطقة، وعليه فقد اصبح الهاجس الامني احد اهم محركات سياسة ايران الخارجية من اجل تحقيق الامن القومي الايراني وذلك بالتأكيد على البرنامج النووي الايراني والاستمرار فيه مع استمرار الضغوط الغربية والامريكية، وقد جابهت ايران هذه الضغوط الرامية الى عزلها والتي تزامنت مع العقوبات المفروضة عليها الى بناء شبكة تحالفات اقليمية ودولية تستطيع بها مواجهة الضغوط الامريكية والتأكيد على قيمها الاسلامية كوسيلة لمواجهة تلك الضغوط[28].

الخاتمة :

ان السياسة الخارجية الايرانية منذ الثورة الاسلامية عام 1979 اضحت محددة بمجموعة من المحددات اهمها المحدد الثقافي والمحدد التاريخي والمحدد الديني، وهذا الاخير قد تصاعد تأثيره في ظل تبني النظام السياسي الايراني العقيدة الاسلامية وتطبيق مبادئها فضلا عن الدفاع عن حقوق المسلمين داخل ايران وخارجها حسب ما نص عليه الدستور الايراني، فضلا عن بينة النظام السياسي التي اعطت دورا واضحا ورئيسا للمرشد الاعلى في توجيه السياسات الداخلية والخارجية ولذلك فقد انعكست هذه الجوانب الدينية على توجهات ايران وحددت مصالحها واهدافها وهو امر ادى

الى بناء سياسة خارجية على اسس دينية حاولت ايران من خلال هذه الاسس تحقيق مصالحه واهدافها القومية والتي من اهمها جعل نفسها قوة اقليمية ومن خلال طرح نموذجها ونقله الى الدول الاخرى وتعزيز مقومات قوتها والتي من اهمها البرنامج النووي الذي استمرت بتطويره بالرغم من العقوبات الأمريكية والغربية عليها.

[1]دستور ايران الصادر عام 1979 شاملا تعديلاته لغاية عام 1989، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص 15.

[2]ولد الصديق ميلور ، مفاهيم اولية في تحليل السياسة الخارجية ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2017 ، ص 55.

[3]حيدر عبد الجبار الخفاجي ، التنافس السياسي والاقتصادي التركي الايراني وانعكاساته الاقليمية ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2017، ص 181.

[4]احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية الايرانية 1979–2011، دار الجنان للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، 2012 ، ص 231.

[5] حيدر عبد الجبار الخفاجي ، مصدر سبق ذكره ، ص 184.

[6]علي عبد الله كريم ، دستور جمهورية ايران الاسلامية :قراءة في عناصر التجديد والحداثة ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، بيروت ،2008، ص 180.

[7]بهمان بختياري ، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الاسلامية الايرانية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي،1996، ص 87.

[8]علي عبد الله كريم ، مصدر سبق ذكره ،ص 178.

[9]دستور ايران الصادر عام 1979، مصدر سبق ذكره ، ص 33.

[10]محمد سعيد عبد المؤمن ، تكيف مرحلي : اعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الايرانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 196، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، 2014، ص 63.

[11]دستور ايران عام 1979..، مصدر سبق ذكره ، ص 7.

[12]المصدر نفسه ، ص 29.

[13]سعيد الدباغ، اسس واليات ايران لنشر الذهب الشيعي ، مجلة السياسة الدولية، العدد 208، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ، 2017، ص 16.

[14]راي تقية ، ايران الخفية ، ترجمة ايهم الصباغ ، العبيكان للنشر ، الرياض ، 2010، ص 158–ص 159.

[15]علي فارس حميد، حدود القوة : المجال الحيوي الايراني بعد الاتفاق النووي، مجلة حمورابي للدراسات ، العددان 15و 16، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد ، 2015،ص 65.

[16]محمد السعيد عبد المؤمن ، مصدر سبق ذكره ، ص 62.

[17]محسن رضائي وعلي مبني دهكردي ، ايران الاسلامية في افق الرؤية المستقبلية، ترجمة رعد الحجاج، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، 2013،ص 232.

[18]سماح عبد الصبور عبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية الايرانية: دراسة في ادوات السياسة الخارجية الايرانية تجاه لبنان 2005–2013، ص 95.

[19]نجلاء مكاوي واخرون، الاستراتيجية الايرانية في الخليج العربي، مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث ، بيروت ، 2015، ص 234.

[20]للمزيد عن الموضوع انظر : توفيق المديني ، العرب وتحديات الشرق الاوسط الكبير ،منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق، 2013، ص 73 ومابعدها.

[21]سماح عبد الصبور عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص 95.

[22]لقاء مكي، التعريف بالمشروع الايراني، في نظام بركات (محررا) ، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان ، 2012، ص 355–ص 356.

[23]نجلاء مكاوي واخرون، مصدر سبق ذكره ، ص 242.

[24]ستار جبار علاي، البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية، بيت الحكمة، بغداد، 2009، ص 80.

[25]للمزيد عن هذا الموضوع انظر : برتران بديع، زمن المذلولين : باثولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة جان ماجد جبور، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة،2015، ص 208–ص 209.

[26]ستار جبار علاي ، مصدر سبق ذكره، ص 130.

[27]نجلاء مكاوي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص 138.

[28]سماح عبد الصبور عبد الحي ، مصدر سبق ذكره ، ص 102.